آراء بعض النحاة في تصنيف الفعل الأجوف في اللغة العربية و دراسته صوتيا

د . عبد الرحمان عيساوي*

يعتبر مبدأ «الأصل» أحد المبادئ النظرية الثابتة في علم الصرف عند النحاة العرب القدامى؛ وليس الأصل في عرفهم حالات معينة ومحصورة ، وإنما بنية ذهنية مجردة . فقد اعتمد النحاة على القياس النحوي لتجاوز بعض الحالات الغامضة والمبهمة التي وقفت في وجه صياغة القواعد ، وذلك من خلال إرجاع هذه الحالات إلى «أصل» مفترض . وليس الأصل من مظاهر اللغة الآنية ، ولا هو من مظاهرها التاريخية التي يمثل لها التطور اللغوي(1) . بل هو بنية مميزة تتسم بالوضوح وكثرة التداول ، وتتلاءم مع أغلب الصيغ وأكثرها انتظاما وتواترا واستعمالا . ولعل حرص القدماء على شمولية النظام اللغوي هو ما يبرر الخلاف والجدل الذي ساد وانتشر كل ذلك في سبيل توضيح مناهجهم وطرقهم ، وإثبات صحتها وجدواها(2) . فلا يسلم بشذوذ الحالات الغامضة والمبهمة إلا بعد إستنفاذ كل المحاولات المنهجية لردها إلى الاطراد والانسجام . لكل هذا كانت دراسة الفعل المعتل عامة والفعل الأجوف خاصة أحسن مثال للكشف عن مقاربة النحاة لهذا الموضوع .

فعند إسناد الفعل الأجوف إلى المفرد الغائب في الماضي ، لا يبين عن غير فتحة طويلة بعد فاء الفعل ـ وهي في عرف النحاة حرف ساكن ـ أما مع الضمائر الأخرى فلا تبرز فيه غير ضمة أو كسرة بعد العين ، وهذا ما يحصل في أغلب الحالات . وقد أعاد النحاة المعاصرون فحص هذا الفعل ، بعد أن تعاقب النظر فيه عند القدماء ، ووجدوا في تحاليل القدماء للفعل الأجوف جوانب ومواضع للانتقاد والمراجعة .

---

* معهد اللغات والأدب العربي ، المركز الجامعي العقيد آكلي محند أولحاج بالبويرة .

1) ابن جني : المنصف ج 1 ص 190 والخصائص ج1 ص256 وانظر أيضا :
Guillaume , j-p Le statut des représentations sous-jacentes en morfologie d'après Ibn Ginni ; in Arabica vol . 28-2/- 1981, pp : 222 ـ 241 .

2) انظر مثلا : إبن يعيش : شرح الملوكي في التصريف ، تحقيق فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية بحلب (1973) ـ فصل الفعل المعتل ص 48 ـ 63 .

صدورا عن حرص على شمولية نظام اللغة قرر نحاة العربية أنه لا يخلو حرف العلة إذا كان عينا ، من أن يكون واوا أو ياء[3] . بين الواوي واليائي بناء على تقديم البنية على الفصل لتشبثهم بما هو أساس النظام وقوامه ، ولتقديمهم له على الحالات الخاصة بنوع من أنواع إنجاز الفعل وتحقيقه في الاستعمال؛ يقول الرضي في تأكيد ذلك : « بيان البنية عندهم أهم من الفرق بين الواوي واليائي . . . طلت ، الضمة لبيان البنية لا لبيان الواو »[4] .

ويهدف هذا المقال إلى الوقوف على تصنيفات الفعل الثلاثي الأجوف من خلال معجم « لسان العرب »[5] وتناول طرائق معالجتها صوتيا عند القدماء والمحدثين .

ا ــ أنواع الفعل الثلاثي الأجوف وتصنيفاته :

ارتأينا استبعاد أفعال اللفيف المقرون ، لأن وجود صوت لين (واو أو ياء) ـ صوت لين يقابل مصطلح Glide في الدراسات الغربية ـ في لام الفعل يقوي عينه ويصححها فلا تلحقها تغيرات . واعتبرنا الفعل فعلا واحدا إذا ولدت مادته دلالات مختلفة وصيغة واحدة ، أما إذا صاحب اختلاف الدلالة تغير في المعالجة الصوتية للفعل ، يكون الفعل متعددا .

وبناء على ذلك قسمنا أنواع الفعل الأجوف إلى مجموعات ثلاث :

1/ المجموعة الأولى :

وتشمل :

ـ الأجوف الواوي المحض : فعَل يفعُل : 232 فعلا .

ـ الأجوف اليائي المحض : فعَل يفعِل : 166 فعلا .

ـ الأجوف الواوي اليائي : فعَل يفعُل/ يفعِل : 62 فعلا .

والفئة الأخيرة ـ الأجوف الواوي اليائي ـ تنجز في بعض الماضي والمضارع بإنجازين مختلفين دون أن يتغير المعنى .

2/ المجموعة الثانية :

وتشمل ما يجري مجرى الصحة فيظهر فيه صوت اللين عينا ماضيا

---

[3] الملوكي ص 54 .

[4] رضي الدين الاستراباذي : شرح الشافية ابن الحاجب ، تحقيق الحسن والزفزاف وعبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت (1982) في ثلاثة أجزاء ، انظر 125/1 .

[5] ابن منظور : لسان العرب ـ دار لسان العرب ـ بيروت ، في ثلاث أجزاء .

ومضارعا على فعل يفعل ، وفيها :

ـ الأجوف الواوي الجاري مجرى الصحة : فعِل يفعَل : 36 فعلا .

ـ الأجوف اليائي الجاري مجرى الصحة : فعِل يفعَل : 11 فعلا .

3/ المجموعة الثالثة :

وتشمل الأفعال التي لا يبرز صوت اللين في عينها ماضيا ومضارعا ، أو تتداخل في مضارعه صيغتان أو أكثر ، وفق ما هو مبين في الجدول التالي :

المضارع الماضي	يفعَل	يفعُل	يفعَل/يفعِل	يفعَل/يفعُل/يفعِل
فال	22	13	7	4

الملاحظ أن هذه الأفعال التي تظهر في مضارعها حركتان قليلة العدد بالقياس إلى الأفعال التي تكون صيغتها واضحة ومنتظمة ، ولأن أكثر حالات الغموض والالتباس تحصل في أفعال هذه المجموعة الثالثة ، آثرنا استعراض أقسامها بشيء من التفصيل :

أ / القسم الأول :

فعِل يفعَل وعددها 22 فعلا .

تعتبر أفعال هذا القسم من نوع : فعِل يفعَل ، ويرفض النحاة العرب عدها من : فعَل يفعَل ، وذلك لما لاحظوه من الترابط بين صيغة الفعل في الماضي وصيغته في الماضي وكذلك غلبت الدلالة على بعض المعاني في صيغة الفعل الماضي وارتباطها بحركة العين . فصيغة فعَل يفعَل ليست صيغة أصلية ، بل يتوصل إليها بتطبيق قاعدة فرعية متأخرة (Règle tardive) استحسانية ـ حسب عبارة الإستراباذي ـ تحول بها يفعُل أو يفعِل من فعَل إلى يفعَل لسبب حرف الحلق في اللام أو العين ولذلك يفعل لا يتأتى ، نظاميا ، إلا من فعل . ولم نجد في قائمة أفعال هذه المجموعة غير سبعة أفعال لامها من الحروف « الحلقية » الستة (الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء) التي تستدعي القاعدة الاستحسانية .

ولقد تناول الطيب البكوش هذه الظاهرة في باب الأجوف من كتابه(6) . فخلط بين الأفعال التي تتحقق بإنجازين واوي ويائي وهذه الأفعال ، وجعلها

---

6) الطيب البكوش : التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث توزيع بلعيد بن عبد الله ، تونس ، 1973 .

جميعا ضمن ما سماه « الأجوف المشترك » الذي اعتبر أصله ، في كل الحالات ، وزن فعَل . ولئن كان هذا صحيحا فيما كان بإنجازين اثنين فإننا لا نراه ينسحب على القسم الأول من المجموعة الثالثة في تصنيفها ، وذلك لأن الاشتراك يكون في وزن الأصل وحرف العين مختلفة ، وقد يكون الاشتراك في نوع حرف اللين عينا والوزن مختلف .

ولعّل تقديم العناية بما يسميه البكّوش « معاملة هذه الأفعال في تصريفها معاملة اليائي » رغم أنّ « جّل هذه الأفعال واوية الأصل حسب ما يظهر من مشتقاتها » على تقديم الحرص على اتساق النظام وانتظام صيغه هو الذي دفعه إلى الخلط بين فئتين مختلفتين من الأفعال الجوفاء .

ونضيف كذلك أن عدم اشتمال لائحة القواعد الصوتية التي أثبتها في أوّل الكتاب على قاعدة تسقط بها الواو أو الياء بين حركتين قصيرتين الأولى فتحة والثانية كسرة جعله عاجزا عن تأويل تحول أفعال من خوف إلى خاف ومن نوم إلى نام ومن نول إلى نال . . . الخ خاصة وهو قد أحصى عشرين فعلا من الأجوف الواوي تثبت فيها الواو ويجري فيها الفعل مجرى الصحة مثل حور . . . وهو لئن أحسن صنعا بأن لم يناقض قواعده الصوتية ، فإنا نرى أنه قد يكون جانب الصواب في تعليل معاملة هذه الأفعال عند قوله : « كل هذه الأسباب تجعلنا نميل إلى اعتبار كل الأجوف المشترك على وزن فعَل لا فعِل ونفسر الضمة في الواو بأنها قلب الفتحة لتميز الأجوف الواوي على الأجوف اليائي . ويبقى اختيار الكسرة للمشترك مشكلة لا تخلو كما رأينا من اعتباط ويجب أن نفهمها بوضعها في إطار لغوي أعمّ يتمثل في تفضيل الكسرة على الضمة عندما يمكن الاختيار »(7) .

أما بلاشير ودي منبين فقد ذهبا في كتابهما « نحو العربية الكلاسيكية »(8) في تصنيف أنواع الأجوف مذهبا قريبا ، فيه مخالفة للقواعد الأساسية لنظام الفعل الثلاثي العربي . فقد اعتبرا أن النحاة العرب وضعوا طرحا لهذا النوع من الفعل العربي قد لا يتفق وحقيقة الأشياء ، واقترحا أن تضمّ بنية الأجوف الواوي ضمّة بعد العين في الماضي وفي المضارع وأن تحتوي بنية الأجوف اليائي كسرة بعد العين في الماضي والمضارع « !!! » وذلك على النحو التالي :

---

7) التصريف العربي ص 143 .

8) Blachère, R,et Gaudefroy-Demombynes : Grammaire de l'Arabe Classique . G . P . Maisonneuve-Larose . Paris 3e éd (1975) . p136.

الأجوف الواوي : فعُل ← يفعُل قوُل يقوُل .

الأجوف اليائي : فعِل ← يفعِل بيع يبيع .

ويضيفان : « وتبقى بعض الصيغ الشاذة مثل عور وصيد » . وقد قام الطيب البكوش بفحص هذه الآراء ، ورأى بأنها وقعت في أشنع الأخطاء بسبب نزوعها للتبسيط(9) .

وإذا أمعنا النظر في أفعال هذه المجموعة وقارناها بأفعال فعل يفعل بصريح الواو أو الياء في العين لاحظنا مظهرا لهجيا يعود إلى معالجتين صوتيتين مختلفتين قائمتين على قاعدتين مختلفتين في معالجة صوت اللين .

فقد وردت إشارات إلا أن « العرب تقول أبيت وأبات وأصيد وأصاد ويموت ويمات ويدوم ويدام وأعيف وأعاف » (اللسان 292/1) . ثم إن هذه الأمثلة تجمع أفعالا من جداول مختلفة ، وهذه مثال على خلط في الفعل كان موجودا عند جمع اللغة وتدوينها ويعود إلى معاملة صوتية متباينة؛ وهي أيضا مثال من تداخل المستويات اللغوية وطرق الاستعمال فيما حوته المعاجم وكتب اللغة والأدب من لغة « الفصحاء ومن تصح عربيتهم » .

كما أن « أهل الحجاز يثبتون الياء والواو نحو : صيد وعور وغيرهم يقول صاد يصيد وعار يعار » (اللسان499/2) . وقد يفك إبهام لفظ « غيرهم » بالعودة إلى مقابلة كلاسيكية بين لغة الحجاز ولغة تميم بنجد(10) . ويتأكد هذا في إشارات أخرى واضحة إلى تميم « تميم تقول هاف يهاف بمعنى هيف » (اللسان 857/3) .

وعليه نحن أمام مقابلة مألوفة بين لغتين مختلفتين احتوتهما العربية الفصيحة كمظهرين اثنين لفعل واحد ، فوزن (فعِل) بالواو والياء عينا حجازية ، وصيغة(فال) تميمية . والاختلاف بين اللغتين ملحوظ في أجزاء أخرى من نظام الفعل كالمضاعف مثلا(11) . ومعنى هذا أننا إزاء معالجتين صوتيتين مختلفتين للفعل الأجوف . وهي ظاهرة تدرج في إطار أعم من إطار الفعل الأجوف وفيما يلي بيانها :

---

9) التصريف العربي ص 142 ـ 143 .

10) أحمد عالم الدين الجندي : اللهجات العربية في التراث ، الدار العربية للكتاب ، تونس 1983 في جزئين .
أنظر خاصة القسم الأول : في النظامين الصوتي والصرفي .

11) Kouloughli, Dj . Phonologie générative et dialectologie arabe . In, Analyses-Théorie n° 2/3 (1979) . Paris, Pub Université Paris VIII . p 186-198 .

بعد أن قسم صاحب «الشافية» الأبنية إلى صحيح ومعتل وبيّن أنواع المعتل وذكر أبنية الثلاثي ، خصّص فعلا للتفريع و«ردّ بعض إلى بعض» أي التّراتب بين الأبنية بتمييز الأصل والفرع . ويقول الاستراباذي «يعني بردّ بعضه إلى بعض أنّه قد يقال في بعض الكلم التي لها وزنان أو أكثر من الأوزان المذكورة قبل : إن أصل بعض أوزانها البعض الآخر . . . وجميع هذه التفريعات في كلام بني تميم؛ وأما أهل الحجاز فلا يغيرون البناء ولا يفرعون . » (12) وتتجاوز هذه الظاهرة حدود «الكلمة» الواحدة لتكون قاعدة مقطعية عامة ، فقد روي أن ضمير الغائب إذا سبق بواو العطف أو فائه حذفت حركة حرفه الأول .

وَهُوَ ← وَهْوَ .

فَهِيَ ← فَهْيَ .

ويتحقق نفس الأمر إذا أعقب أحد حرفي العطف بلام الأمر وحرف المضارعة في مثل :

وَلِيَضرب ← وَلْيَضرب .

فَلِتَضرب ← فَلْتَضرب .

وتعليل ذلك أن «الواو والفاء كفاء الكلمة لكونها على حرف فهما كالجزء مما بعدهما ولام الأمر كعين الكلمة وحرف المضارعة كلامها ، فسكن لام الأمر ، وقرى به في الكتاب العزيز» (13) .

ولو اختص ما نُسب إلى أستاذ الخليل ، عيسى بن عمر ، بلغة تميم وأهل البداوة في قوله «إنّ كل فُعْل كان فمن العرب من يخففه ، ومنهم من يثقله نحو عُسر ويسر» (14) لأمكننا تصور وجود هذه القاعدة في النظام الصوتي لهذه اللغة :

تحذف حركة العين كلما كانت غير مماثلة لحركة الفاء ، وإذا تعذر الحذف لحلقية العين (فعِل) حصل الاتباع بتجنيس الحركتين .

وبعد أن وضعنا هذا الإطار العام للغة تميم ، نريد أن نعود إلى تحليل عار وعور . فقد كان النظام الصوتي للغة الحجاز لا يسقط الواو والياء بين فتحة وكسرة (الحَركتان متقاربتان أولهما خفيفة والثانية أخف الثقلين) في حين كان النظام الصوتي في لغة تميم يسقط حركة عين الصيغة إذا لم تتماثل حركة الفاء؛ فكان أن

---

12) شرح الشافية : 1/ 40 .

13) شرح الشافية : 45/1 .

14) شرح الشافية : 44/1 .

استعمل أهل الحجاز عَوِر واستعمل أهل نجد عَارَ الناتجة عن إسقاط حركة العين .

ب/ القسم الثاني :

أفعال واوية كلّها ومضارعها على يفعل وعددها 13 فعلا .

يمكن أن نعتبر تسعة أفعال من هذا القسم من فَعَل يَفعُل من الواوي ، ولكن تسرّب « لغة » من اللغات أخرجها عن جدول الأجوف الواوي المحض .

أما الأفعال الباقية وهي مات ومال ونال ودام فيجمع بينها تواتر الميم واللام فاء أو لاما (الميم واللام صوتان مائعان قريبان في بنيتهما الصوتية من صوتي اللين لضعف الحبس فيهما) . والخلط في هذه الأفعال حاصل في الماضي لا في المضارع ، إذ أن ماضيهما على صيغتين :

مات يموت ومُتّ في الماضي من فعَل يفعُل .

مات يَمَات ومِتّ في الماضي من فَعِل يَفعَل .

جاء في لسان العرب : « وقالوا : مِتّ تموت ، قال ابن سيده : ولا نظير لها من المعتل .

وقال سيبويه : اعتلّت من فعِل يفعُل ولم تحول كما يحول . قال : ونظيرها من الصحيح فضل يفضل ولم يجيء على ما كثر واطّرد في فعِل . قال كراع : مات يموت والأصل فيه موِت بالكسر : يموت ونظيره دمت تدوم إنما هو دوم» (546/1) .

ويعود خطأ سيبويه ومن تابعه من النحاة في القول بوجود فعِل يفعُل إلى تداخل اللغات وعدم الانتباه إليه ، وإلى سهولة القول بالشذوذ؛ فنحن لا نرى أن نظام الفعل يحوي فعِل يفعُل على قلة ما روي فيه .

وقد جاء في اللسان أيضا : « قال كراع : دام يدوم فَعِل يَفعُل . وليس بقوي . . . قال أبو الحسن : في هذه الكلمة نظر . ذهب أهل اللغة في قولهم دمت تدوم إلى أنها نادرة كـ : مِتَّ تموت وفضل يفضل وحضر يحضر ، وذهب أبو بكر إلى أنها متركبة فقال : دمت تدوم كقلت تقول ودمت تدام كخفت تخاف ، ثم تركّبت اللغتان فظن قوم أنها تدوم على دمت وتدام على دمت ذهابا إلى الشذوذ وإيثارا له . والوجه ما تقدم من أنّ تدام على دِمت ، وتدوم على دُمت ، وما ذهبوا إليه من تشذيذ دِمت تدوم أخف ممّا ذهبوا إليه من تسوّغ دُمت تدام ، إذ الأولى ذات نظائر . ولم يعرف من هذه الأخيرة إلا كدت تكاد . وتركيب اللغتين باب

واسع كقنط يقنط وركن يركن فيحمله جهال اللغة على الشذوذ» (اللسان 1035/1) .

وعلى هذا يكون :

ـ نال ينول والماضي نُلت . يقال نُلت له بشيء أي جدت . . . ونُلته ونُلت له ونُلت به .

ـ نال ينال والماضي نِلت (على فعِل يفعَل) . يقال نال ينال نائلا ونيلا : صار نالا والنّال الجوّاد . . . ويوجد نال ينال من اليائي على فعِل يفعِل .

ـ مال يمول والماضي ملت؛ وملته أعطيته المال .

ج/ القسم الثالث :

أفعال يائية كلها ومضارعها على يَفعَل/يَفعِل وعددها 13 فعلا .

وهي أيضا كأغلب أفعال القسم السابق تعود إلى صنف كبير هو الأجوف اليائي من فعَل يفعِل ، وقد تسربت إليها « لغات »على يفعَل .

د/القسم الرابع :

ويضم فعلين واويين يائيين وهو ما يبرر كسر العين وضمها في المضارع وكسر الفاء وضمها في الماضي .

ماه : مهته ومهته : سقيته الماء ، وماهت الركية تموه وتميه كثر ماؤها . أما المضارع تماه فمضارع من فعِل ودخل على مضارع فعَل يفعُل وفعَل يفعِل ، والمعنى فيهما واحد .

وكذلك يمكن أن نرجع طاط يطوط ويطيط ويطاط إلى تداخل فعِل وفعَل رغم أن يطاط رواية مفردة منسوبة إلى ابن خالوية . وكذلك يكون الأمر في راح وروح ويروح ويريح ويراح وزوف وزوف ويزوف ويزيف ويزاف .

II ـــ الدّراسة الصّوتية للفعل الثّلاثي الأجوف :

II ـ 1 دراسة الأجوف عند النّحاة القدامى :

جعل النحاة الفصل بين الواوي واليائي عمدة مهمة في تحليل الأجوف وذلك كما يلي :

أ/ الأجوف الواوي :

وقد خصوه بفعَل يفعُل لتعذر يفعِل مع الواو(15) إذ لو كان لقلبت فيه الواو

---

15) ملوكي ص52 .

ياء ، بعد نقل حركة العين إلى الفاء ، أما فعِل يفعَل فجعلوا ضمنه مجموعة أفعال مثل خاف يخاف ومات يمات ، إضافة إلى ما كان على نوع جوق وسود . واعتمدوا في ذلك على بناء الصفة المشبهة على أفعل (وفعلاء) وعلى فعِل وعلى دخول الصيغة منهما على الأخرى(16) .

وافترض النحاة أن البنية الأصلية لفَعْل مثل (طال) هي فَعُل لأنه لازم ولأن الصفة المشبهة باسم الفاعل منه على فعيل . وذكر في اللسان أن ابن جني قال : لا نعلم في اللغة صفة على فعيل مما صحت فاؤه ولامه ، وعينه واو إلا قولهم طويل وقويم وصويب .

ب/ الأجوف اليائي :

فَعَل : خصصوا له الكسر في المضارع وألغوا الضّم تجنبا لتطبيق قاعدة قلب الياء واوا إذا نقلت الضمة قبل الياء .

فَعَل يَفعَل ومثلوا له بـ : نال وهاب إضافة إلى ما تظهر فيه الياء كغيد و صيد .

فَعَل : ألغوا هذه الحالة لما ذكرناه آنفا من تطبيق قاعدة قلب الياء واوا إذا سبقت بضم .

II.1.1 دراسة الفعل الأجوف الماضي :

إعتبر النحاة القدامى أن صيغة فعَل من الواوي واليائي صيغة « ثقيلة » بسبب « إجتماع الأمثال » ذلك أن اجتماع فتحة الفاء وفتحة العين حول عين تكون واوا أو ياء « وهما يساويان ضمّتين أو كسرتين قصيرتين » يجعل جوف الفعل « ضعيفا » جدا لتوالي أربعة أصوات تتميز بانفتاحها الشديد .

وعلى الرغم من قوة هذا التعليل وتماسكه . لاعتماده على بنى الأصوات وعلى ما بينها من وجود التجانس فإن الأمثلة المناقضة عديدة ، خاصة في غير صيغ الفعل .

ولعل الإسترباذي قد تنبه إلى ذلك فذكر أنّ هذا التبرير (ليس في غاية

---

16) شرح الشافية 144/1 ـ 145 . وقد أحصينا في لسان العرب عددا من المداخل تذكر فيها الصفة المشبهة على أفعل (والمؤنث فعلاء) والمصدر على فعل دون أن يكون تنصيص على صيغة الفعل بصحة العين أو إعلالها وهو ما قد يقوي فرضية كولغلي عن تأخر ظهور الفعل من فعل من ذلك . مثلا : رجل أعوس وامرأة عوساء والمصدر عوس ولم يذكر عوس (اللسان 928/2) وجمل أطول وبعير به طول وهو طول في شفره الأعلى على الأسفل ولم يذكر فعل طول (اللسان 629/2) وناقة هيماء والهيام داء يصيب الإبل ولم يذكر ثلاثي (اللسان 858/3) ورجل أليغ لا يبين الكلام وامرأة ليغاء ، وهو أليغ وهي ليغاء إذا كانا أحمقين ولم تذكر صيغة ليغ فعلا .

المتانة . . . والواو والياء إذا انفتح ما قبلها خفّ ثقلهما وإن كانتا أيضا متحركتين) وأرجع الظاهرة إلى أن القلب قد حصل طلبا لما هو أخف من الواو والياء وهو الألف(17) .

وتدرس التّغييرات الصوتية في الأجوف من : فعَل ماضيا ضمن قسمين اثنين : أولهما قسم الفعل المسند إلى ضمائر الغائب باستثناء هنّ ، حيث تتركب صيغة الفعل من بنية أصلية نظرية (فاء وفتحة وعين وحركة ولام) ومن لاحقة تكون حركة أو تبدأ بحركة .

وثانيهما قسم الفعل المسند إلى بقية الضمائر ، وتتركب فيه الصيغة من بنية أصلية نظرية ومن لاحقة تبدأ بحرف .

وقد استعمل النحاة العرب في تحليل أفعال القسم الأوّل قاعدة قلب الواو والياء ألفا عند تحركهما وفتح ما قبلهما .

الواو :

ألف / ←—— فتحة ــ حركة .

الياء :

قَوَلَ ←—— / قَاَلَ /

بَيَعَ ←—— / بَاَعَ /

إلا أن تطبيق قاعدة القلب يبقي على الحركة بعد الألف (!!؟) .

والنّحاة لا ينصون على حذفها؛ وكم كان ذلك ميسورا إنطلاقا مما ذكروه من أنّ (حروف المد) لا تحرّك لأن تحريكها يخرجها عن المدّ ، أي أنّها تخرج من اعتبار «الحركة» إلى اعتبار «الحرف» ، هذا إضافة إلى إشاراتهم العديدة إلى أنّ «الألف ساكنة أبدا» . وقد اضطروا إلى تطبيق قاعدة القلب بحذف حركة العين قبل القلب «لأن الواو والياء لا تقلبان إلا بعد إيهانها بالسكون»(18) ومعنى هذا أن صيغة مثل / قَوَلَ / يفترض فيها وجود فتحة العين وحذفها في نفس المرحلة ليتيسر تحولها إلى (قَالَ) .

بنية الأصل : /qawal + a # /

المرحلة الأولى :

---

17) شرح الشافية : 95/3 .

18) الملوكي ص225.

1 ـ قَوَلَ /qawala/

قَوْلَ/qawla/

المرحلة الثانية :

2 ـ قَالَ [qa"la]

الإنجاز : [قَالَ] [qāla]

وفي هذا التّحليل أمارة على صرامة النّحاة القدامى في تطبيق قواعدهم وعدم التجائهم إلى البساطة المغرية (حذف حركة العين بعد القلب) مباشرة .

أما طريقة القدامى في معالجة القسم الثاني من الفعل الماضي المسند إلى ضمائر المتكلم والمخاطب وضمير الغائبات ، فيرون أنه يتركّب في أصله من :

فَعَلَ » ضمير الفاعل المتّصل المرفوع . إلاّ أنّ هذا يؤدي إلى توالي أربعة مقاطع قصيرة منفتحة (ف ك /ف ك/ ف ك/ ف ك/ . . .) لا توجد في كلامهم ولا في شعرهم . ويحصل هذا مع كل الضمائر إلاّ مع ضمير الجمع المذكر المخاطب الذي يعالجونه نفس المعالجة (إلحاقا له ببابه) .

قَوَلَ + تُ # .

حذف فتحة اللام ← # قَوَلْتُ #

ونظرا إلى أنّ القواعد تعتبر السّالف والخالف ، فإنها تتهيأ للضمة وللكسرة الموجودتين في الصيغتين المنجزتين [قُلْت] و[بِعْت] وتستبق إقحامها في بنية الفعل من البداية فتنقل الصيغة من فَعَلْت إلى فعلْتُ في الواوي وإلى فعِلْت في اليائي . يقول إبن يعيش في شرح المفصل : (وقد حولوا عند اتصال ضمير الفاعل من فعَل من الواوي إلى فعُل ومن اليائي إلى فعِل)(19) .

والنحاة يغفلون تقديم تعليل صوتي للتحويل الذي طرأ ، ويقتصرون على ما يؤول إليه التحويل في الإنجاز .

وذهب بعض من لم يستسغ هذا التّعسف أو الاعتباط إلى أنّ أصل الصيغة هو فعُل وليس فعَل ، مثلما تصور ذلك بلاشير ودي منبين؛ فقد ورد في معجم لسان العرب : (. . . قال الجوهري : وأمّا على مذهب الكسائي فالقياس مستمر لأنّه يقول : أصل قال قَوُل بضم الواو . قال ابن بري : لم يذهب الكسائي ولا غيره إلى أن أصل قال قَوُلَ . . .) (748/3) .

---

19) أنظر شرح إبن جني المثبت في لسان العرب 930/2.

ويعكس مذهب الكسائي حيرة إزاء هذا النوع من الفعل ويدل على التأرجح بين التمسك بقواعد معللة في كل مراحلها وإن تضاربت مع النظام ، والتشبث بالنظام واتساقه وبانتظام الظواهر اللغوية .

وفيما يخص وزن فَعِل فقد يجري مجرى الصحيح ولا تحصل فيه تغييرات صوتيّة . ويعلّل النحاة العرب التعطيل عند تطبيق قاعدة قلب الواو والياء ألفا عند تحرك الواحد منهما وانفتاح ما قبله بأسباب معنوية دلالية . فهذه الأفعال دالة على الألوان والعيوب الظاهرة وبابها في الأصل اِفْعَلَّ واِفْعَالَّ من المزيد .

ولمّا كان هاذان الوزنان أصلين في المعنى المذكور أجري الثلاثي مجراهما في الصحة تنبيها على أصالته في هذا المعنى ، رغم أن الثلاثي هو أصل للمزيد في اللفظ (20) .

أما ما كان على فَعِل من مثل نال وخاف فيحصل فيه القلب المشروط بحذف مسبق ـ كما رأينا ذلك في فَعَل ـ مع مجموعة ضمائر الغائب باستثناء هنّ .

ومع بقية الضمائر تحصل العمليات التالية :

بنية الأصل : */ nayila + tu # / */xawifa + tu # /

1 ـ حذف فتحة اللام من أصل « فعل »

← */xawif + tu/ */ nayil +tu/

ـ لا يحصل تحويل في الصيغة كما يحصل في فَعَلْتُ لعدم الحاجة إليه .

2 ـ حدف حركة الفاء ← */ xawif tu / */ nyil tu /

3 ـ نقل حركة العين ← */ xiwif tu / */ nyil tu /

4 ـ حذف حرف العلّة لالتقاء الساكنين */ xif tu / */ niltu /

الإنجاز : ← [xit tu] [niltu]

وتتميز صيغة الواوي بعملية إضافية بين نقل حركة العين والحذف لالتقاء الساكنين وتتمثل في قلب الواو ياء .

أما وزن فعل ـ الذي يفترض وجوده في الواوي فقط ـ فيعالج نفس المعالجة في فَعَلَ .

---

20) شرح الشافية 98/3 .

II.2.1 دراسة الفعل الأجوف المضارِع :

يعالج الأجوف الواوي على يَفعُل والأجوف اليائي على يَفْعِل كالآتي :

البنية الأصلية = / ya + qwum + u /   / ya + byi^c + u /

1 ـ تنقل حركة العين (ضمة أو كسرة) إلى ما قبل لتحريك الساكن
وإسكان المتحرك(21) / yaquwmu /   / yabiy ^{c}u /

2 ـ تصبح الواو مدّة للضمة السابقة والياء مدّة للكسرة السابقة [yaqūm]
[yabī^{c}u]

وعلى الرغم من إقرار النّحاة بأن (حرف العلة إذا سكن ما قبله لم تثقل عليه الحركة) كما هو الأمر في صيغة الأصل ، فإنهم يبررون التغيير في الأصل بمبدإ مهم في نظريتهم وهو مبدأ التوازي بين الماضي والمضارع ، إذ أنّ إعلال أحدهما يؤدي إلى إعلال الآخر . يقول ابن يعيش في ذلك : « وكما أعلّوا المضارع هنا [أي في الفعل الأجوف] أعلوا الماضي أيضا لاعتلال المضارع . . . طلبا لتماثل ألفاظها وتشاكلها من حيث أنها كلها جنس واحد »(22) .

وتطبق قاعدة النقل المكاني على ما كان على وزن : فَعِلَ يَفْعَل ، وتحليل النقاد العرب معقد نسبيا لما فيه من انبناء بعض العمليات في مرحلة من مراحل التحليل على وضعها الراهن وعلى حالة سالفة ماضية تستحضر لتتآلف مع الراهن لتبرير التغيير ، يقول ابن يعيش معبرا عن ذلك ومبررا إياه : نقلوا الفتحة من الواو والياء في يَخْوَف ويَهْيَب إلى قبلها وهو الخاء والهاء ، ثم قلبتا [أي الواو والياء] ألفين لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن ، ففي هذين الفعلين أعني يخاف ويهاب نقل وقلب ، وفي يقول ويبيع نقل فقط »(23) .

وتحتوي صيغ الأجوف في المضارع (يفعُل ويفعِل من فعَل ، ويفعَل من بعض فعِل) على مقطع يقر النّحاة أنّه خفيف لأنّ « حرف العلة إذا سكن ما قبله لم تثقل عليه الحركة »(24) .

فإذا كان ذلك كذلك ، فلما وقع النقل والقلب مرة والنقل مرة ثانية؟ ولم لم يُبقَى على البنية القياسية على حالها؟ مرة أخرى ، يعلل النحاة هذا التغيير الصوتي

---

21) الملوكي 444 ـ 446 .

22) الملوكي :447 ـ وانظر أيضا ملاحظة بوهاص عن طرافة هذه النظرة بالقياس إلى الإطار النظري في الصوتمية التوليدية (ص425 ـ 426 من المرجع المذكور آنفا، عدد 22).

23) الملوكي 446.

24) الملوكي 448 وشرح الشافية 146/3 .

بوجوب التّشاكل والتّجانس بين بنيتي الماضي والمضارع . فما أُعِلّ ماضيا يعلّ مضارعا والعكس صحيح لأنهما « جنس واحد »(25) .

II .2 : دراسة الأجوف عند بعض النّحاة المعاصرين (الطيّب البكوش نموذجا) :

إن ما قاله القرمادي حول كتاب الطّيب البكوش ، حين عدّه : « روحا تجديديّة مباركة في روية واتزان) لا يجانب الصّواب ، هذا علاوة على أنّ الكتاب أمارة على تطور الدراسات الحديثة المكتوبة بالعربيّة عن لغتنا ، إلا أنّ « تطبيق علم وظائف الأصوات (الفونولوجيا) على وصف النظام الصرفي العربي جاء ـ إلماما » : لذلك كانت القواعد الصوتية المدرجة في الفصل الثالث عن أنصاف الحروف أو أنصاف الحركات . وفي الفصل الرابع عن الظواهر التعاملية قواعد نافذة في تعليل كثير من الظواهر في الفعل الثلاثي من غير الصحيح خاصة ، ولكنها كانت مجملة وعامة وغير مرتبة ترتيبا يجعل منها « نحوا » منتظما .

يتناول الطيب البكوش الفعل الأجوف كالآتي :

الأصل : قَوَلَ وبَيَعَ .

1 : تسقط الواو أو الياء لوقوعها بين حركتين قصيرتين متماثلتين .

2 : تدغم الحركتان فتصبحان حركة طويلة ← طال وباع .

ويحصل هذا مع الفعل المسند إلى ضمائر الغائب باستثناء جمع الغائبات أي مع الأفعال التي تكون اللاحقة فيها حركة أو مبدوءة بحركة ، على ما ذكر آنفا .

الأصل : / قَوَلْتُ / بَيَعْتُ .

1ـ تسقط الواو أو الياء لوقوعها بين حركتين قصيرتين متماثلتين .

2ـ تدغم الحركتان فتصبحان حركة طويلة .

3ـ تقصّر الحركة الطويلة لوقوعها في مقطع منغلق طويل الحركة .

4 ـ تقلب فتحة الفاء ضمة في الأجوف الواوي لأنها من جنس الواو و« لتدلّ على الأصل الواوي » ، وتقلب فتحة الفاء كسرة في اليائي « لتدلّ على الأصل اليائي » .

ولئن كانت المراحل الثّلاث الأولى تطبيقا لقواعد ثابتة ومتداولة في غير

---

25) الملوكي 447.

نحو البكوش قديما وحديثا فإن العملية الرابعة المتمثلة في قلب حركة الفاء تبدو اعتباطا ونشازا بالنسبة إلى ما سبقها ، لأنها قد تفتح الباب أمام تعدد ظاهرة «القلب» واجتلاب «حركة غريبة أجنبية» ـ حسب عبارة ابن يعيش ـ وهو ما يتنافى وانتظام(régularité) تطبيق القواعد الصوتيّة المعلن عنها . صحيح أنّ البكوش لم يعلن في المقدمة ، ولا في النص ، أنه يستعمل نحوا تنتظم فيه القواعد انتظاما متسلطا وآليا ، ولكنه سعى إلى ذلك سعيا بيّنا في مواضع عديدة دون أن يخلص من مزالق الجمع بين نظام صوتي حديث والنظام الصوتي الذي كان متداولا عند النّحاة القدامى .

أما المضارع فيحلّل كالآتي :

1 ـ تدغم الواو أو الياء في حركتها إذا سبقت بحرف ساكن فتطليها .

أَقْوُلُ ← أَقُول أَبْيِعُ ← أَبِيعُ .

2 ـ تقصر هذه الحركة الطويلة إذا وجدت في مقطع منغلق .

تَقْوُلْنَ ← تَقُولْنَ ← تَقُلْنَ .

تَبْيِعْنَ ← تَبِيعْنَ ← تَبِعْنَ .

ونحن نرى أن القسم الأول في ـ 1 (الإدغام) ـ يحتاج إلى مزيد ضبط لأنّ مماثلة صوت اللين حركته اللاحقة تقتضي التنصيص على تجانسها (واو وضمة وياء وكسرة) والتّدليل على سبب حصول هذه العملية . (نحاة العرب القدامى أشاروا إلى خفة المقطع المكون من واو أو ياء متحركة بعد مقطع منغلق ، فما بالك بالأمر إذا كانت حركة الواو أو الياء فتحة!) . ثمّ إنّ صياغة القاعدة بهذه الصورة لا تمكن من فهم التذبذب في تطبيقها خاصة في مزيد الأجوف على أَفْعَلَ وإسْتَفْعَلَ وفي اسم التفضيل . . .

ويلاحظ البكوش : «لا يقع الإدغام ـ خلافا للعادة ـ إذا كان الفعل على وزن فَعِلَ يَفْعَلُ مثل : جَوِفَ فلا يقال يَجَاف وذلك حتى لا تختلط الصيغة بفعل (نال ينال) لذلك يقف العمَل بالقاعدة الصوتية اجتنابا للالتباس»(26) .

وقد سبق أنْ بيّنا أنَّ نال وما ماثلها على وزن فَعِل لا على وزن فَعَل إضافة إلى أنّ فَعَل يَفْعَل ليست أصلا ، لأنّ أصل المضارع من فعَل أن يكون بضم العين أو بكسرها وقد تقلب الضمة أو الكسرة «استحسانا» حسب عبارة الإستراباذي ـ لوجود حرف الحلق في اللام أو العين .

---

26) التصريف العربي 137.

فافتراض وجود نوع من «الأجوف المشترك» على فعَل يفعَل ، مكّن البكوش من تحليل بعض الأفعال مثل نال وخاف تحليلا يسيرا ولكنّه أوقعه في تعطيل انتظام قاعدته .

قائمة المصادر والمراجع:

أولا : باللغة العربية :

1/ ابن جني : الخصائص .
2/ ابن جني : المنصف .
3/ ابن منظور (جمال الدين) : لسان العرب ـ دار لسان العرب ـ بيروت .
4/ ابن يعيش : شرح الملوكي في التصريف ، تحقيق فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية بحلب (1973) ـ فصل الفعل المعتل.
5/ الاسترباذي (رضي الدين) : شرح الشافية ابن الحاجب ، تحقيق الحسن والزفزاف وعبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت (1982).
6/ البكوش (الطيب) : التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث توزيع بلعيد بن عبد الله ، تونس ، 1973 .
7/ الجندي (أحمد عالم الدين) : اللهجات العربية في التراث ، الدار العربية للكتاب ، تونس 1983 في جزئين . أنظر خاصة القسم الأول : في النظامين الصوتي والصرفي .

ثانيا: باللغة الفرنسية :

1/ Blachère, R,et Gaudefroy-Demombynes : Grammaire de l’Arabe Classique . G . P . Maisonneuve-Larose . Paris 3e éd (1975) .
2/ Guillaume , j-p Le statut des représentations sous-jacentes en morfologie d’après Ibn Ginni ; in Arabica.
3/ Kouloughli, Dj . Phonologie générative et dialectologie arabe . In, Analyses-Théorie n° 2/3 (1979) . Paris, Pub Université Paris VIII .